

الحرف 29



Waha2waha@hotmail.com

ذهار الرشيدى

مصانع الثقافة الكويتية.. خاسرة

حضرت عن طريق المصادفة أمسية ثقافية تجمع عددا من شعراء الفصحى و«الأدباء» والكتاب المهتمين بالأدب، اللقاء كما رأيته كان عبارة عن استعراض «عضلات ثقافية»، وجزء منه كان مجرد «تنظير فارغ»، وحديثا لم أفهم من مجمله سوى أن «هناك إشكالية وصول الناقد إلى تأويل ما لم يكن في ذهن المؤلف» وهي جملة لم أفهمها ولا أعتقد أن عدم فهمي لها سينقصني أو ينقصكم شيئا.

لم أعترض على تنظيرهم ولا استعراضاتهم، فهذا مجالهم وهذه «شعابهم» وهم أدري بشعابهم، وفي النهاية هذا شأنهم وليس شأنى، ولكن الغرب في الأمر ان الحديث عندما اتجه بهم إلى تناول الوضع السياسي المحلي بعد حكم المحكمة الدستورية، تبين لي ان ثقافتهم السياسية صفر، بل ان فهمهم للسياسة المحلية صفران كبيران و«دويحة» في شهاداتهم الثقافية، وحتى في قراءتهم لواقع الشارع الكويتي اتضح أنهم أميون، لا يفقهون من أمر واقعهم ولا واقع بلدهم شيئا، وتمنيت لو أنهم بقوا يتحدثون عن قصيدة أحدهم العصماء التي لم يسمعا سوى 10 أشخاص ولم يفهمها حتما سوى 3 منهم. المصادفة تلك قادتني إلى حقيقة مرة، وهي ان المثقفين، أو بالأصح، بعضا من المتصدرين للمشهد الثقافي، منعزلون تماما عن الواقع، بل منعزلون عنه، لا يعرفون حقيقة ما يحدث في البلد ولا يملكون حتى أدنى فهم للخطوط السياسية العريضة، وهذا بسبب انعزالهم أصلا عن المجتمع وهمومه، وهو ما يؤكد حقيقة أنهم وان تصدروا المشهد الثقافي إلا أنهم لا يمثلون سوى أنفسهم، ولا يمثلون المشهد الثقافي الكويتي، وبسبب انعزالهم عن المجتمع وهمومه، قام المجتمع بعزلهم من ذاكرته اليومية فلا قصائده تعني المجتمع شيئا ولا رواياتهم ولا قصصهم ولا أطروحاتهم النقدية.

وهذا سبب رئيسي لان احدا لم يعد يقرأ لهم، وأمسياتهم الشعرية أو الثقافية لا يحضرها سوى 15 نفرا بمن فيهم 3 صحافيين حضروا للتغطية و3 مصورين وعامل الشاي وحامل المايكروفون.

من اغرب ما ذكره أحد حضوري الأمسية في معرض تحليله للواقع السياسي بعد حكم المحكمة الدستورية أن هذا جزء من مؤامرة غربية شاملة ضد المنطقة، «شكوك؟»، «لا جد جد شكوك؟» □ □ □

**توضيح الواضح:** المثقف الحقيقي هو من ينطلق من رحم المجتمع، أما من يتخذ المشهد الثقافي سهوة للوصول إلى شيء ما فهو ليس بمثقف، والدليل أن أغلب مثقفينا نعرف أسماءهم ونرى صورهم في الصحف، ولكننا لا نعرف أيًا من انتاجاتهم «الأدبية»، باختصار لدينا مصانع ثقافية ولكنها... لا تنتج شيئا.

إشارة متجددة



salanzi@gmail.com @sultanalanzi

د. سلطان شافقة العنزي

أقولها مرة أخرى.. «لهذا سأقاطع»

في 30 نوفمبر 2012 كتبت مقالا عن قراري بمقاطعة انتخابات مجلس الصوت الواحد، وماهي الانتخابات تعود، فلنرجع لذلك المقال لنرى إذا كانت الأسباب قد تغيرت حتى أقرر: هل أشارك أم أقاطع؟

في بداية ذلك المقال ذكرت أننا جربنا 50 عاما من الديموقراطية تنوعت فيها اختيارات الشعب للمجلس فأخرجت مجلسا حكوميا وآخر معارضا وآخر قبضييا، ورغم ذلك كان نهج الحكومة ثابتا، حيث حلت مجالس عديدة، وعلقت الدستور مرتين وأنشأت المجالس الوطنية وتدخلت في الانتخابات، فكان من الواضح أن الحكومات المتعاقبة لا تؤمن بالنظام الديموقراطي بقدر محاولتها المستمرة الجوع إلى زمن ما قبل الدستور. لذا، قررت في المقال السابق مقاطعة الانتخابات، ليس عنادا أو استخفافا بأهمية المشاركة في اختيار من يمثل الأمة، بل قاطعت لتأكيدي على أهمية المشاركة في اختيار من يمثل الأمة. قاطعت ليس لأنني فوضوي، همجي، مغرر به، مؤزم، أو دمية بيد البعض، بل قاطعت لأنني اخترت المقاطعة كوسيلة سلمية لإيصال رسالتي بأنني أرفض تدخل السلطة التنفيذية في آلية اختيار السلطة التشريعية الرقابية. قاطعت الانتخابات ليس دعما لـ «حدس» أو «الشعبي» أو «المنبر» أو «التحالف»، بل قاطعت لإيماني بمبدأ معين وهو أن الأمة هي مصدر السلطات.

قاطعت لأن «الصحة الحكومية» باتت كابوسا على قلوب المرضى، قاطعت لأن التعليم الحكومي أصبح أضحوكة، قاطعت لأن الرياضة أصبحت منسية، قاطعت لأننا لا نجري حتى على طرح فكرة جذب السياح للكويت.

قاطعت لأن الثقافة والأدب في الكويت لا متنفس لهما إلا معرض الكتاب ومهرجان القرين، قاطعت لأن «الخطوط الكويتية» هي آخر شركة أفكر فيها عندما أتوي السفر، قاطعت لأن بناء جامعة في الكويت يستغرق 40 سنة، قاطعت لأن مستوى التلوث في الكويت بات مقلقا، قاطعت لأن السمك نفق، والإطارات احترقت، والديزل هرب، بل حتى الرمال تمت سرقتها. فهل تغير شيء؟! إذن، ما زلنا مقاطعين، والله ولي التوفيق.

م. 36



a.alsalhe@yahoo.com

عبدالهادي الصالح

في الاسبوع المنصرم هناك قضيتان حسمتا:

● أولهما: حكم المحكمة الدستورية الذي حسم النزاع والجدل في مرسوم الصوت الانتخابي الواحد. وإذا كانت ثمة آراء ومواقف مخالفة، فإنها لن تغير من الموقف شيئا، ولتبقى في دور التنظير والتمني، وإلا فسنستمر بالجدل والانقسام مما يهدد بتحولنا إلى مجتمع سائب لا ضابط له ولا أداة لحسم النزاعات. لكن دخول أصحاب الرأي المخالف إلى قبة البرلمان والسعي للتغيير عبر التشريع القانوني، هو السبيل الوحيد للتغيير. وثمة عيب مكرر يشوب الإجراءات

قضيتان محسومتان

صدى الأحداث



almutairidel@hotmail.com

عادل عبدالله المطيري

أتمنى أن أكون مخطئا، وأن يكون الحراك السياسي مازال موجودا وينتظر فقط الظروف السياسي المناسبة ليعاود نشاطه وتلقه، ولكن الحقيقة والتي لا مناص منها أن الحراك لا حراك فيه. لماذا انتظرت الأغلبية حتى النطق بحكم المحكمة الدستورية في مرسوم الصوت الواحد لتبدأ بإطلاق وعودها بتحركاتها السياسية؟ هل كان فعلا هدف الأغلبية الحقيقي من وراء كل هذا الحراك السياسي هو عودة الأصوات الأربعة فقط؟ وإلا لماذا فرضت الأغلبية التهدة على الحراك طوال الأشهر الأخيرة

الحراك لا حراك فيه

الانتخابية أشارت إليه المحكمة، وهو أمر ينبغي أن تتحمل الجهات المعنية به المسؤولية تجاه الجهود والوقت والأموال التي صرفت من المال العام على العملية الانتخابية ومن الأموال الخاصة التي تكبدها النواب، كما أن ذلك يهز ثقة الناخبين خاصة والمواطنين عامة بالإجراءات القانونية للدولة. ● ثانيها: خطابات الكراهية والطائفية والتهديدات، وهي الطارئة والشاذة على المجتمع الكويتي والتي أصابت المواطنين بالقلق تجاه الأمن الوطني، وأثارت المخاوف باستيراد الفتن من الخارج إلى البلاد، ولكن سمو الأمير في خطابه الأخير حسم

انتظارا لحكم المحكمة الدستورية؟ هل غاب عن ذهن الأغلبية أن مطالبيها كالحكومة المنتخبة أو الحكومة البرلمانية وإشهار الأحزاب السياسية هي مطالب «خارج الدستور» وحتما خارج موضوع الطعون الدستورية التي تصدت لها المحكمة. حتما لو كانت المعارضة جادة في مطالبيها لما انتظرت كل هذا الوقت، ولذهبت إلى الخيارات المتاحة لها وهو إما إلى الحوار والتفاوض مع السلطة أو إلى الشارع الكويتي لإجبار الحكومة على التعاطي الإيجابي مع مطالبها.

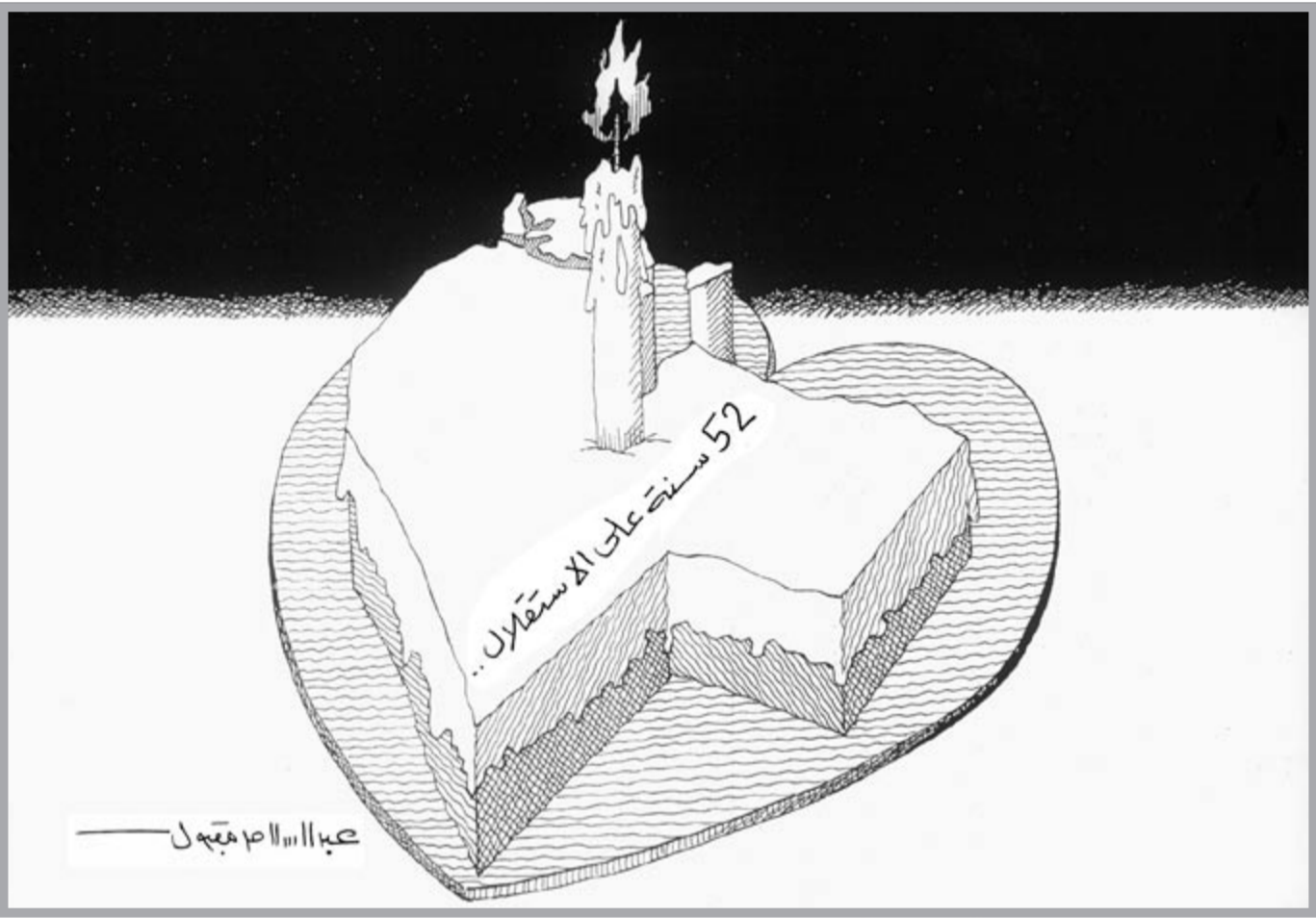
ذلك بقوله «لن نسمح لأشواك الفتنة أن تبت سمومها في جسد مجتمعنا المتناسك».

وهذا الخطاب عندما يوجهه قائد البلاد فإنه يفهم منه أنه موجه للمواطنين كأفراد وجماعات ومؤسسات رسمية وأهلية، وبالتالي الكل منطاب به القيام بمسؤوليته الرسمية حيال هذا الخطر الداهم الذي سماه سموه «العواصف الهوجاء التي تزمجر حولنا لتحرق البلاد وتهلك العباد».

وإن أي قناعس عن ذلك سيحولنا – والعياذ بالله تعالى – إلى مجتمع غاب، كل يأخذ حقه بيده، وهذه هي الفوضى بعينها!

almutairidel@hotmail.com

ليعلم الجميع أن مطالب الحراك الآن وبعد حكم المحكمة الدستورية الأخيرة أصبحت مطالب غير دستورية وإن كانت مشروعة سياسيا. ولتعلم المعارضة أيضا أنها خسرت قواعدنا الشعبية التي قاطعت معها الانتخابات البرلمانية الماضية، والتي ستشارك وبكثافة في الانتخابات القادمة، إذا ما تمت الدعوة لها خلال الشهرين القادمين. **ختاما:** يبدو أن الحكومة انتصرت على المعارضة، ونحن لا نستحق أكثر من صوت انتخابي واحد فقط لا غير.



بعد ان عانى من تدني حرية التعبير خلال فترة رئاسة احمدي نجاد التي اتسمت بالتشدد ويتدهور الاقتصاد الايراني وتوتر العلاقات مع الغرب بسبب مشروعهم النووي. لا ندري كيف يستطيع الرئيس الجديد حسن روحاني بعد اقضاء الساسة الإصلاحين من الساحة السياسية وفي ظل سيطرة التيار السياسي المحافظ المتشدد على مفاصل الدولة إدارة ايران بطريقة معتدلة وتحقيق وعوده للشعب الايراني بتعزيز الحقوق المدنية لمواطنيه وفي ترميم اقتصاد بلاده المتعثر وتحسين علاقاته مع الغرب او الولايات المتحدة الاميركية وهما قضيتان مرتبطتان بشكل مباشر بمشروع ايران النووي الذي يبدو ان ايران غير مستعدة للتنازل عنه مهما كانت النتائج ولا تريد ابداء أي شفافية تجاهه، ولا اظن ان ايران ستكون أفضل حظا من

كوريا الشمالية حتى لو قامت بتصنيع سلاحها النووي؟ ناهيك عن ان القرار السياسي في ايران يرجع في النهاية الى المرشد الأعلى فهو صاحب أعلى سلطة وقراراته نافذة وتتجاوز صلاحيات الرئاسة، هناك من يبدي تفاؤلا حذرا بفوز حسن روحاني الذي سيحل محل احمدي نجاد الشخصية الجدية ويرى انه من السابق لوانه المحافظ المتشدد على مفاصل الدولة متروك لما بعد تسلمه الرئاسة. □ □ □

بعد تحصين المحكمة الدستورية له، أصبح الأخذ بالصوت الواحد أمرا واقعا منذ صدور الحكم، لكن ما الداعي إلى اعتبار المحكمة أحد مبررات الحكم عليه بأنه لن يتيح للأقلية بأن يكون لها تمثيل في المجلس النيابي؟ فهل هذا يعني ان الكويت صارت بلدا متعدد الأقليات؟

محيطه الاسري؟

لكن، لا بد لذلك الحقد القاسي مردوده الضار على الحاقق قبل المحقود عليه، يجعله ياكل ذاته فيذيب قلبه وتفنى مشاعره، يصبح جليدا لا روح فيه إن استمر لا تعاطف مع الغير وإذا ناب دمره ككائن اجتماعي يجب أن يتنفس بحرية ويعيش في جو نقى نظيف. الحياة اليوم قاسية جدا، بالحروب الطاحنة، بالمؤامرات الدولية، بسياسة الغاب التي تمارسها بعض الدول على غيرها من الأضعف، بالفساد الإداري الذي يجب أن يحل بطرق صحيحة وليس بصب مزيد من الوقود على النار، بالواسطات التي تضرر البلاد

عاشقها

عاشقها، فلا يكون الرجل المناسب في المكان المناسب، بأولئك الذين يقولون ما لا يعملون ويتاجرون بقضايا الغير فقط لكسب قربي وخاص جدا، كلها أمور مزعجة، بغیضة، يتعرض لها الكل دون استثناء، يقف البعض عند هذه الأمور ويتجاهلها البعض، البعض يحسب الجور من الله، لكن الآخر يحمل حقدَه ولا يخرج منه داخله ليستعمل بعد ذلك كل أنواع الأذى الفعلي والباطني على الآخرين مما يعطيك انطباعا واضحا عن مرضه وعنائه، أعانه الله على نفسه ليتذكر أخيرا أن الله يمهل ولا يمهل.

يسألون عن



dr.f.alshaiji@hotmail.com

د.فاطمة الشايحي

حرية الديانة

أن تفكر في اعتناق ديانة معينة، هذا يعني أنك وجدت فيها ما يتناسب مع طريقة تفكيرك وما يمكن أن يحقق لك رغباتك وما يناسب وجودك. نحن هنا لا نتحدث عن دين الفطرة ولكننا نتحدث عن دين غير دينه، فهناك من ولد مسيحيا مثلا لكنه توجه إلى اعتناق الدين الإسلامي لأنه رأى فيه أمورا أقرب إلى عقله وقلبه وأقرب إلى المنطق والواقع الذي يعيشه، فيظهر له ذاك الشعور بأنه يتبعده الله بالطريقة الصحيحة. وهذا التحول من دين إلى آخر يحتاج إلى عدة أمور أولها بالطبع إشهار، ولكن أنت تحتاج إلى إقناع الآخرين الذين تعيش معهم بأنك وجدت أن الدين الآخر أقرب إلى نفسك وهذا أمر يضع الإنسان في نوع من الجدل مع مجتمعه أو أسرته أو حتى عمله. الإنسان هنا حر في اعتناق الدين المناسب له، لكن لا بد أن يضع في اعتباره أن تغيير الدين يؤثر على أصحاب الدين أنفسهم، لذا وجود معارضين لفكرة اعتناق دين آخر غير الذي فطرت عليه يجب أن يكون فكرة موجودة لديك ليتمكنك التعامل معها بالطريقة التي تساعد على توضيح أن التغيير حق لك، وأنت مسؤول مسؤولية كاملة عن هذا التغيير، مع الأخذ بالاعتبار أن كل شخص يعارضك يتمنى لك الخير من وجهة نظره وفي هذه الحالة يجب على الإنسان أن يوضح المحاسن التي شعر بها في الدين الجديد، ولا يعيب في الدين الذي تركه. وأشارت المادة 1 من إعلان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 55/36 نوفمبر 1981 بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائم على أساس الدين أو المعتقد في الفقرة الأولى إلى أن «لكل إنسان الحق في حرية التفكير والوجدان والدين. ويشمل هذا الحق حرية الإيمان بدين أو بأي معتقد يختاره، وحرية إظهار دينه أو معتقده عن طريق العبادة وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، سواء بمفرده أو مع جماعة، وجهرا أو سرا»، إلا أنها في الفقرة الثالثة من نفس المادة تؤكد على أمر مهم ألا وهو «لا يجوز إخضاع حرية المراء في إظهار دينه أو معتقده إلا ما قد يفرضه القانون من حدود تكون ضرورية لحماية الأمن العام أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق العامة أو حقوق الآخرين وحررياتهم الأساسية»، إذن هناك قيود أيضا رغم وجود حرية اعتناق الدين الذي تراه مناسبا، فليس من الأخلاق أن تطعن في دين الآخر أو عقيدته أو مذهبه.

ونحن هنا لا نتوقف عند كلمة ليس من الأخلاق فقط بل إن هناك قانونا يعاقب كل من يخرج عن الإطار الأخلاقي للمجتمع الذي يقطنه. وفكرة وضع قانون يعاقب عليه الإنسان في مثل هذه الحالة قائمة على درء الفتنة التي يمكن أن تمزق مجتمعا يفترض أنه قائم على أسس مدنية. لن ننته من أشكال الحرية فهناك حرية الرأي وهي موضوع المقال القادم.

فكرة

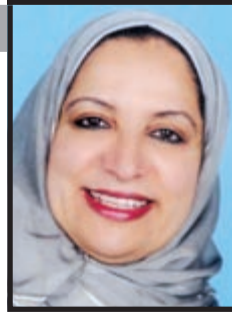


سلطان الخلف

كما توقع الكثيرون، فإن المرشح المحافظ حسن روحاني في انتخابات الرئاسة الإيرانية وحصل على دعم شعبي كبير أمام منافسيه الخمسة على اعتبار انه معتدل بالنسبة اليهم كمحافظين متشددين، لكن تظل الحقيقة ان هؤلاء المرشحين بمن فيهم حسن روحاني هم مرشحو النظام قبل أن يكونوا مرشحي الشعب الإيراني، فهناك الكثير من المرشحين تم استبعادهم من الترشيح لميولهم الاصلاحية بل ان هاشمي رفسنجاني المحافظ المعتدل الذي يعد من أركان النظام الايراني ومن قياديي الثورة أصابه الاحباط عندما تم استبعاده من المشاركة في سياق الرئاسة بسبب ميوله الإصلاحية، ربما أراد الشعب الإيراني هذه المرة التعبير عن رفضه لسانسة حكومته المتشددين وراح يصوت لأقلهم تشددا نكاية بهم

هل يحقق روحاني أهدافه الانتخابية؟

كلمات



kalematent@gmail.com

هيا علي الفهدى

بات من المزعج أن ترى بعض الأنفس وقد ضمنتها أحقاد مختلفة لا تدري لها سببا أو تلتمس لها عنذرا، حقد أسود يطل عليك ككابوس مزعج أو وحش مخيف يدمر كل مواقع الحب والمودة التي يجب أن تنصف بها كمسلمين ويقطع كل خطوط التواصل مع المحيطين. نتساءل تارة: أين يكمن الخلل؟ هل في تربية خاطئة متوارثة أم نتيجة ظروف مر فيها الشخص؟ أم هي تراكمات سلبية نتيجة ما انتشر في المجتمع الكويتي على وجه التحديد؟ أم تأثير تلك الإيجابيات التي يعانى منها الإنسان في مجال عمله أو